المحاضرة السادسة
المنهج المقارن.

إضافة إلى مختلف المناهج العلمية التي تطرقنا اليها في المحاضرات السابقة، يأتي المنهج المقارن الذي لا يمكن أن يستغني عنه الباحث في كثير من الدراسات كمنهج أساسي من ضمن المناهج العلمية، وعليه سنخصص هذه المحاضرة لدراسة هذا المنهج وذلك بالتطرق إلى مفهومه، شروطه، صوره، الحالات التي يستعمل فيها وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية.

أولا: مفهوم المنهج المقارن.

لدراسة مفهوم المنهج المقارن يجدر بنا ان نتطرق في البداية الى تعريفه لغة واصطلاحا، ثم نتناول خصائصهن كما هو موضح أدناه:

1- تعريف المنهج المقارن:

أ- **التعريف اللغوي:** سبق وأن تعرفنا على تعريف كلمة **"المنهج"** بأنه الطريق السالك المستقيم، أما كلمه **"المقارنة"** فتعني تلك العملية التي يتم من خلالها ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين شيئين متماثلين او أكثر، بمعنى أنه لا يمكن اجراء المقارنة بين شيئين متناقضين. والمقارنة في مجال العلوم القانونية تقابل اجراء التجارب في ميدان العلوم الطبيعية.

ب- **التعريف الاصطلاحي:** يصف عالم الاجتماع **ايميل دور كايم** المنهج المقارن بأنه: نوع من التجريب غير المباشر. كما يعرفه المفكر **جون استوارت ميل** بأنه: عملية مقارنة لنظامين اساسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد وذلك حتى نتمكن من تتبع نتائج هذا الاختلاف.

وعليه يمكن تعريف المنهج المقارن بأنه: ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

2- خصائص المنهج المقارن.

يتميز المنهج المقارن بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- ✓ يهدف المنهج المقارن الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين او أكثر ولكن في فترات زمنيه مختلفة.
- ✓ تشمل طريقه المقارنة اجراء مقارنه بين ظاهرتين سواء كانت اجتماعيه او اقتصاديه او طبيعية او سياسية بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع والحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه او التباين بين الظاهرتين المدروستين او بين مراحل تطور ظاهره ما.

✓ على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل الّا أنه لا يمكن ان يتم دون الاعتماد على مناهج اخرى مسانده له مثل المنهج التحليلي وهنا نكون بصدد المنهج التحليلي المقارن، او مثل المنهج التاريخي ويطلق عليه في هذه الحالة المنهج التاريخي المقارن أو للمقارنة.

ثانيا: شروط واشكال المنهج المقارن.

1- شروط المنهج المقارن.

هناك جملة من الشروط لابد من توفرها في المنهج المقارن وهي:

- يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة، وانما يجب أن تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر.
- يجب على الباحث ان يجمع معلومات دقيقه سواء كانت المقارنة معتمده على دراسة ميدانيه او معتمده على دراسات توثيقيه.
- يجب أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن فمثلا لا يمكن أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة، فهما موضوعان مختلفان لا وجود لأوجه شبه او اختلاف بينهما.
- يجب تجنب المقارنة السطحية، وإنما على الباحث الغوص في الجوانب الاكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.
- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثه مشابهه في مكان آخر أو زمان آخر او زمان ومكان آخرين.

2- اشكال المنهج المقارن.

للمنهج المقارن شكلان هما المقارنة الكيفية والمقارنة الكمية وفيما يلي توضيح ذلك:

❖ **المقارنة الكيفية**: وذلك بجمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها واوصافها، ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب سواء تطلب الامر التعرف على الظاهرة على ارض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة أو بجمع الاخبار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة، والقيام بالتعليق عليها ومناقشتها بالاعتماد على مكتسبات علميه حول الظاهرة كما هو الحال في نقد نظريات تاريخيه سابقه نتيجة ظهور معلومات جديده ناتجه وليدة الابحاث العلمية.

❖ **المقارنة الكمية:** تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الاحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقه ووضوح، ويشكل التعداد السكاني والاحصاءات الحيوية مثلا أهم المصادر البيانية الكمية في الدراسات المقارنة.

ثالثا: حالات استخدام المنهج المقارن وخطوات تطبيقه.

1- حالات استخدام المنهج المقارن.

هناك عدة حالات يلجأ اليها الباحث بمناسبة استعماله للمنهج المقارن وهي:

- **مقارنه متغير واحد في مجتمعات متشابه**: مثل التحصيل العلمي لأبناء الطبقة العاملة في مجتمعين صناعيين.
- **مقارنه عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة:** مثل دراسة الوضع الاقتصادي (معدل الدخل، معدل البطالة، سعر السلع) في الدول العربية.
- **مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة:** مثل دراسة العلاقة بين النوع الاجتماعي (ذكور-اناث) ومعدل الدخل الفردي، في المجتمعات العربية (وهي مجتمعات نامية) مقارنه مع المجتمعات الإسكندنافية (وهي مجتمعات متقدمة ومتطورة).
- **مقارنة عدّة متغيرات في مجتمع واحد**: مثل دراسة علاقة النمو الديموغرافي بين طبقه اجتماعيه حضارية وأخرى ريفية في مجتمع ما.

2- **خطوات المنهج المقارن**.

عندما يقرر الباحث استخدام المنهج المقارن فإنه ينبغي عليه أن يتبع الخطوات التالية:

- **تحديد موضوع المقارنة**: وذلك بتحديد الظاهرة المتجانسة اي المتماثلة لا المتناقضة.
- **وضع متغيرات المقارنة**: وذلك بالتوصل الى نقطه الاتفاق ونقطه الاختلاف بين المتغيرات.
- **القيام بجمع المعلومات**: باستخدام ادوات البحث العلمي وتحليلها وتصنيفها.
- **الوصول الى نتائج المقارنة**: وذلك بعد ان ينتهي الباحث من عمليه المقارنة بين موضوع الدراسة وبين النتائج التي تحصل عليها حيث يستطيع في هذه الحالة أن يقوم بنشر بحثه العلمي المزود بعدد من النتائج التي يضعها في خدمة العلم.

رابعا: تطبيقات المنهج المقارن في ميدان العلوم القانونية.

في مجال العلوم القانونية يتم الاعتماد على المنهج المقارن في كثير من الابحاث فمثلا يمكن أن تقام مقارنة بين الأنظمة القانونية أو المؤسسات الدستورية او القانونية بين دولتين او أكثر، كما يمكن ان تقام المقارنة في ذلك في نفس الدولة لكن في أزمنة مختلفة، وذلك باعتبار أن هذه الدراسات المقارنة كثيرا ما تؤدي الى تعديل وتطوير في المنظومات والمؤسسات القانونية بما يتماشى والتطورات الحديثة في هذه المجالات.